الكلمة وهو مذهب سيبويه فيما نقل اكثر من قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب ابو علي في نسخ
التذكرة وذهب في التذكرة الى موافقة المازني **واحذف لوقف في سوى اضطرار وصلة ذي الفتح في**
الاضمار يعني اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة او مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول
له وبه بحذف الواو والياء وان كانت مفتوحة نحو رايتها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله في سوى اضطرار
من وقوع ذلك في الشعر واما يكون ذلك من اجل الابيات وذكر في التسهيل انه قد يحذف في غير الغاية منقولا فتحه الى
ما قبله اختيارا كقول بعض طيء والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي
جواز القياس عليه وهو قليل **واشبهت اذا منونا انصب بالفا في الوقف نونها قلب** اختلف في
الوقف على اذا فمذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب بعضهم الى انه يوقف
عليها بالنون لانها بمنزلة ان ونقل عن المازني والمبرد واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب احدها انها
تكتب بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت في المصحف والثاني انها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون
وجمع ابن عصفور وعن المبرد اشتهى ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحروف
والثالث التفصيل فان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفرا وينبغي ان يكون
مفرعا على قول من يقف عليها بالالف واما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون **وحذف يا المنقوص**
ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما اي وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا ابدل من تنوينه
الف نحو رايت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بحذف الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هاد في رد
وما لهم من دونه من وال وما عند الله باق وحمل ما ذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين او الفاء فان كان تعين الرد
كما سياتي في قوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي واما غير المنون فقد اشار اليه بقوله **وغير ذي التنوين**
بالعكس اي المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه اولى من حذفها وليس الحذف مخصوصا
لضرورة خلافا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غير ذي التنوين اربعة اشياء الاول المعرف بال وهو ان كان منصوبا
فهو كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا وان كان مرفوعا او مجرورا فحكمها
ذكر فالمختار جاء القاضي ومررت بالقاضي بالاثبات ويجوز القاض بالحذف والثاني ما سقط تنوينه للنداء
نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف
ولذلك دخل فيه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ما سقط تنوينه
لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة
نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد
اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيها جاز في المنون وفي بان لك ان كلام الناظم معترض من جهتين احدهما
ان عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات

كما ذكر

كما ذكر ذلك في الكافية **وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي** يعني اذا كان المنقوص محذوف العين نحو مر اسم
فاعل من ارى يرى اصله مرئي على وزن مفعل فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها
فانه اذا وقف عليه لزم رد الياء ولا تلزم بقاء الاسم على اصل واحد وهو لاجحاف بالكلمة ومثله
في ذلك محذوف الفاء كيف علما فتقول هذا مري ويفي ومررت بمري ويفي **وغيرها التانيث من محرك**
سكنه او قف رايم التحرك في الوقف على المتحرك خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف
والنقل ولكل منها حرف علامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خاء فوق الحرف وهي الخاء من خف
او خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان في المرفوع والمضموم للاشارة للحركة من غير صوت والغرض
به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا ه والروم هو ان تاتي بالحركة
مع اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام الا انه اتم في البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى
والبصير والاشمام لا يدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط اتم وهو خط قدام الحرف
هكذا ـ والتضعيف تشديد الحرف الذي يقف عليه والغرض به الاعلام بان هذا الحرف متحرك في الاصل
والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته شين فوق الحرف وهي الشين من شديد
والنقل تحويل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به اما بيان حركة الاعراب او الفرار من التقاء الساكنين
وعلامته عدم العلامة وسياتي تفصيل ذلك فان كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها الا بالا
سكان وليس لها نصيب في غيره ولذلك قوم استثناها وان كان غيرها جاز ان يوقف عليه بالاسكان
وهو الاصل وبالروم مطلقا اعني في الحركات الثلاث ويحتاج في الفتح الى رياضة لخفة الفتحة ولذلك لم يجز
القراء في المفتوح ورواية بعضهم ابو حاتم ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لاكن بالشروط الاتية وقد اشار
الى الاشمام بقوله **او اشم الضمة** اي اعرابية كانت او بنائية واما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة
فلا اشمام فيهما واما ما ورد من الاشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمي
الروم اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف بقوله **اوقف مضعفا ما ليس همزا او**
عليلا ان قفا اي اتبع **محركا** كقولك في جعفر جعفرّ وفي علو علوّ وفي ضارب ضاربّ واحترز بالشرط الاول
من نحو نبا وخطا فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وبالشرط الثاني من نحو سرو
وبقي والقاضي والفتى فلا يجوز تضعيفه وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم اشار الى النقل بقوله
او حركات انقلن لساكن تحريكه لن يحظلا اي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين
احدهما ان يكون ساكنا والاخر ان يكون تحريكه لن يحظلا اي لن يمتنع فتقول في نحو بكر هذا البكر ومررت ببكر ومنه قوله
عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم اضربه اراد لم اضربه فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه